ـك إنْ اجعلْ لِلا في نكرةً مفردةً جلوتك أو مكررةً

، تعريف (لا) التي لنفي الجنس .

. لا النافية للجنس ، هي التي يُقصد بها التنصيص على استغراق النفي الجنس كلّه (أي : يُرادُ بها نفي الخبر عن جميع أفراد جنس اسمها نصًّا ، على سبيل الاحتمال) فإذا قلت : لا رجلَ في الدار ، فالمعنى : ليس في الدار أحدٌ من الرجال ، لا واحد ، ولا أكثر ؛ ولذلك لا يجوز أن تقول : لا رجلَ في الدار بلْ رجلان ؛ لأن (لا) في هذا المثال ليست نصًّا في نفي الجنس إذ يُحتمل فيها نفي الواحد ، ونفي الجنس . وهذه تُسمى لا النافية للوحدة وهي المشبّهة بليس إذ يقع بعدها الاسم مرفوعًا ، نحو : لا رجلٌ قائمًا بل رجلان ، فهذا المثال جائز على تقدير نفي الواحد ، وغير جائز على تقدير نفي الجنس .

عملها + شروطها .

- عمل لا النافية للجنس وشروط عملها :

. لا النافية للجنس تعمل عمل إنّ فتنصب المبتدأ ويُسمّى اسمها ، وترفع الخبر ويُسمّى خبرها ، ولا فرق في عملها سواء تكررت ، نحو (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله ، أم لم تكرر ، نحو قوله تعالى : (لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ) ونحو قولك : لا غلامَ رجلٍ قائمٌ .

عملها مع التكرار جائز ، وعملها مفردة (بدون تكرار) واجب ، ولكنها لا تعمل سواء كررت ، أم لا ، إلا بعد اكتمال شروطها ، وهي ، كما بينا في المثال السابق .

١- أن تكون نصًّا في نفي الجنس .

٣- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فلا تعمل في المعرفة، وأما ما ورد من معرفة مُؤَوَّل بنكرة، كقولهم: "قَضِيَّةُ ولا أبا حَسَنٍ لها"، وقد أوّلها ابن مالك فقيل: "ولا مُسَمَّىً بهذا الاسم لها"، والذي يدّل على أنّ (أبا حسنٍ) مُعامَلٌ معاملة النكرة وصفه بالنكرة: لا أبا حسنٍ حَلاَّلَدَ لها.

أولها غيره من العلماء بتأويلين آخرين، أولهما: أن الكلام على حذف مضاف، والتقدير: ولا مثل أبي حسن لها، وثانيها: أن يُجعل (أبا حسن) عبارة عن اسم جنس، وكأنه قد قيل: ولا فيصل لها، وذلك مثل قولهم:

لا يوسفَ اليوم ولا عنترةَ) في باب الاستعارة: يوسف المتناهي في الحُسْن، عنترة المتناهي في الشجاعة، والتأويل: لا جميل كيوسف، ولا شجاع كعنترة، وضابطه: أن يُؤوَّل بما اشتُهِر به من الوصف. والقول بأن الكلام على حذف المضاف أظهر.

٣- ألاّ يُفْصَل بينها وبين اسمها فاصل، فإن فُصِل بينهما أُلغيت، كقوله تعالى (لا فِيهَا غَوْلٌ) فالفاصل هنا الخبر، ولذلك أُلغِيَ عملها.

٤- ألاّ يدخل عليها جارٌّ، فإن دخل عليها جارٌّ أُلغيت، نحو: جئت بلا زادٍ، وتَضْبتُ مِنْ لاشيءٍ.

أحوال اسم لا النافية للجنس، والحكم الإعرابي لكل حالة -

لا يخلو اسم لا النافية للجنس من ثلاثة أحوال، هي :

١- أن يكون مضافاً نحو : لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ.

حكمه : النصب، مع ملاحظة أن يكون مضافاً إلى نكرة ؛ لأن المضاف إلى نكرة يكون نكرة، فإذا أُضيف إلى معرفة بطل عملها، لأن اسمها أصبح معرفة بالإضافة.

٢- أن يكون مضارعاً للمضاف (أي : مُشابهاً له) ويسمى : الشبيهَ بالمضاف، هو كل اسم له تعلقٌ بما بعده، إمّا تعلق بعمل، نحو : لا طالعاً جبلاً ظاهرٌ، لا خيراً من زيدٍ راكبٌ (مجبلاً"، ومن زيدٍ) معمولان لـ (طالعاً") و (خيراً")، أو تعلق بقطف، نحو : لا ثلاثة وثلاثين عندنا (مثلاثين) معطوفاً على لا ثلاثة،

حكمه : النصب أيضاً، واعلم أن التشبيه بالمضاف يُسمى مُطوّلاً"، و منطولاً"، (أي : ممدوداً").

٣- أن يكون مفرداً (أي : ليس مُضافاً، ولا بشبهاً بالمضاف)، فيدخل فيه المثنى، والجمع،

حكمه : البناء على ما كان يُنصب به، فإن كان مفرداً ليس مثنى، ولا جمعاً بني على الفتح، لأنّ المفرد نُصبُهُ بالفتح، كما في قوله تعالى (ذَٰلِكَ

سبب بناء المفرد في لا التي لنفي الجنس.
سبب بنائه، لكونه مركباً مع (لا) وصيرورته معها كالشيء الواحد ومعها كالأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر.
مذاهب العلماء في بناء المفرد.
ذهب الكوفيون، والزجاج: إلى أن (رجل) في قولك: (لا رجل) عربٌ، وأن فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء.
ذهب المبرّد: إلى أن (مسلمين، ومسلمين) معربان منصوبان بالياء، وحجته: أن التثنية، والجمع من خصائص الأسماء فلا تكون مبنية: لعدم شبهها بالحرف الذي ليس من خصائصه التثنية، والجمع ومع ذلك فهو متفق مع الجمهور على بناء اسم (لا) المجموع جمع تكسير مع أن الجمع من خصائص الأسماء وهذا نقض لمذهب المخالف للجمهور فهم يرون بناء اسم النافية للجنس المفرد سواء كان واحداً، أم مثنى، أم جمعاً أنواعه.

قسم العلماء مذاهب عدة في جمع المؤنث السالم.
- أن يُبنى على الكسرة، من غير تنوين، وهذا مذهب جمهور النحاة، نحو: لا مسلماتِ سافرتُ، ومنه قول الشاعر:

إنَّ الشبابَ الذي مَجْدٌ عواقبُهُ
فيهِ نلذُّ ولا لذّاتِ للشيبِ.

وردت الرواية ببناء اسم (لا) لذ"ات على الكسرة، كما كان يُنصب بها في باب الإعراب.

- أن يُبنى على الفتحة، وهذا مذهب المازني والفارسي ورجّحه ابن هشام.
- أن يُبنى على الكسرة مع بقاء التنوين، وهذا مذهب ابن مالك، ونقله عن قوم، وجَزَمَ به في بعض كتبه، وحجتهم أنّ التنوين في جمع المؤنث لسالم تنوين مُقابلة، وهو لا يُنافي البناء فلا يُحذف.

- جواز بنائه على الكسرة، وعلى الفتحة، وزعم شُرّاح الألفية أن ليبين السابق والذي ذكر اعلاه رُوي بالوجهين (لذات).

الخمسة

س/ ما هي الأوجه الجائزة في نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله).

١- بناء الاسمين، على أنّ (لا) الأولى، والثانية عمل إنّ، نحو: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.

٢- رفعهما، على أن (لا) الأولى، والثانيةِ عملتا عمل ليس، أو على أنهما مُهملتان، نحو: لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله.

٣- بناء الاسم الأول على الفتح، ورفع الثاني، على أنّ الأولى عاملة عمل إنّ، والثانيةَ عاملةَ عمل ليس، أو مهملة، نحو: لا حولُ ولا قوةُ إلا بالله.

٤- رفع الاول، وبناء الثاني على الفتح، على أن الأولى عاملة عمل ليس أو مهملة، والثانية عاملةَ عمل إنّ، نحو: لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله.

٥- بناء الأول على الفتح، ونصب الثاني بالعطف على محل اسم (لا) الأولى، نحو: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.